

دراسة مسحية لأنشطة وبرامج تمكين المرأة في المجال السياسي
في لبنان في الفترة الواقعة بين 1995 – 2005

المحتوى

تمهيد

المقدمة: لبنان المجتمع، النظام السياسي، مؤسسات المجتمع المدني،
العمل النسائي، العمل النسوي

الإلتباس في مسألة تمكين المرأة في المجال السياسي

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

ملاحظ صورة المشاريع المنفذة في لبنان

التوصيات

دراسة مسحية لأنشطة وبرامج تمكين المرأة في المجال السياسي
في لبنان في الفترة الواقعة بين 1995 – 2005

تمهيد

اجريت هذه الدراسة الميدانية في لبنان بطلب من منظمة المرأة العربية وبهدف الوقوف على ما تم انجازه حتى تاريخه (2006) في مجال تمكين المرأة اللبنانية في المجال السياسي. ان الإستنتاجات التي ستخلص اليها هذه الدراسة ستسمح بتحديد الحاجات الأولية في هذا المجال لدى المرأة اللبنانية وهي ستبين مواطن القوة والضعف في المشاريع التي انجزت في الماضي مركزة على خصوصيات الوضع اللبناني في مجال التمكين السياسي للمرأة.

شارك في الدراسة الميدانية، بالإضافة اليها، الأستاذة هالة سوبرة عيتاني والأنسة ديانا زيدان. وتعاون في تنفيذ العمل كل المسؤولين في الجمعيات والمؤسسات والمنظمات المحلية والدولية التي شملها التحقيق الميداني. لذلك فاننا نشكر لهم تعاونهم ونأمل أن تحقق هذه الدراسة تقدماً ملحوظاً في توضيح المشهد اللبناني في مجال تمكين المرأة في الحياة السياسية وان تساهم في وضع أفضل البرامج لاحقاً في هذا الميدان.

1- مقدمة: لبنان المجتمع، النظام السياسي، مؤسسات المجتمع المدني، العمل النسائي، العمل

النسوي:

أ- لبنان المجتمع: تأسست الجمهورية اللبنانية في العام 1920 وافر دستورها الأول في العام 1926. وبموجب اعلان " لبنان الكبير" في 1 ايلول 1920، من قبل الجنرال غورو ممثلاً للسلطة الفرنسية المنتدبة بحضور مفتي الجمهورية اللبنانية وبطريك الموارنة في حينه، تم ضم مناطق طرابلس والشمال وسهل البقاع وصيدا والجنوب الى جبل لبنان ليشكلوا معاً الدولة اللبنانية بالحدود التي سيتم إقرارها دولياً في العام 1923. اجتمع في الدولة اللبنانية اهالي المناطق السابق ذكرها وشكلوا معاً المجتمع الوطني اللبناني. وكان الملفت في الكيان اللبناني التعدد الطائفي والمذهبي لأهاليه.

ب- النظام السياسي: اعتمد الدستور اللبناني صيغة الجمهورية البرلمانية وأقر بالحقوق والحريات الديمقراطية للفرد والتي كان معمولاً بها في الدول الغربية وكذلك اقر بحرية الاجتماع وتأسيس جمعيات مما كرس ممارسة سابقة كانت قائمة قبل 1920 ومسنودة الى قانون العام 1909 العثماني. كما اعتمد الدستور صيغة خاصة لتطبيق الديمقراطية هي تلك المعروفة بالديمقراطية التوافقية. (المواد 9 و10 و95 من الدستور).

تقوم الديمقراطية التوافقية على أربع سمات هي :

- الحكم الإئتلافي الذي يجمع مختلف الطوائف التي يتشكل منها لبنان
- المشاركة عبر كوتا توزع على مختلف تلك الطوائف
- حق النقض او الفيتو لكل طائفة في بعض الميادين التي تعتبر حيوية لمصالحها
- الإستقلال الذاتي لمختلف الطوائف في بعض الميادين وهي تحديداً ممارسة الشعائر الدينية وانشاء مدارس خاصة وتنظيم الأحوال الشخصية لرعايا كل منها.

بموجب نظام الحريات الديمقراطية المنفتح بشكل واسع على التجربة الغربية وبموجب خصوصيات النظام التوافقي، اتخذ النظام السياسي اللبناني منحى خاصاً اذ ساد فيه جو من

الإنتفاح السياسي ونشأت في ربوعه احزاب وتيارات وتنظيمات سياسية من كل الإتجاهات الإيدولوجية والمشارب.

ج- مؤسسات المجتمع المدني : بفضل النظام السياسي الليبرالي وفي ضوء قانون الجمعيات الصادر في 1909 والذي يقر بحق المواطنين بتأسيس جمعية بدون شرط او ترخيص مسبق، نشأت بسرعة العديد من الجمعيات والأحزاب على حد سواء كانت تعمل في ضوء القانون المذكور. وحتى اليوم ليس هناك في لبنان قانون خاص ينظم تأسيس ويرعى عمل الأحزاب والتنظيمات السياسية.

د- كان للنظام الليبرالي سيفاً ذو حدين : فمن جهة شجع على المبادرات الحرة وعلى الإنتفاح في كل الإتجاهات ومن جهة اخرى، اضعف دور الدولة وحضورها في مجال تنظيم ورعاية الحياة العامة. ومع مرور الزمن أصبح هناك في لبنان مجتمع مدني غني جداً بمبادراته على اختلافها وهو يختزن مروحة واسعة من التنظيمات والمؤسسات، من الدينية والطائفية الى الثقافية والإنسانية والخيرية، الى الإجتماعية الى النسائية الى الإنمائية واخيراً البيئية. وفي المقابل تراجع موقع الحكومة والتشريعات والسياسات العامة فيما يتصل بكل الميادين التي استأثرت بها واقعاً مؤسسات المجتمع المدني.

ه- شملت مروحة مؤسسات المجتمع المدني العشرات من الجمعيات النسائية وساد على نشاطاتها ومبادراتها الطابع الخيري والإنساني والإجتماعي. حتى ان الصورة السائدة للمنظمات غير الحكومية – الصورة النمطية- هي صورة منظمات نسائية تعمل في الخدمة الإجتماعية.

و- تاريخ المرأة اللبنانية والمشاركة في الدولة اللبنانية المستقلة (1943):

جاءت قوانين الإنتخاب لتحرم المرأة اللبنانية من الحق في المشاركة في الإنتخابات العامة ترشياً واقتراعاً، فأطلقت مبادرات غير منتظمة من قبل نساء في الأوساط البورجوازية المدنية تطالب بالإقرار بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية. كان ذلك في مطلع

الخمسينيات من القرن الماضي. وقد حصل تقدم تدريجي باتجاه الإقرار بتلك الحقوق. ففي مرحلة اولى صدر الإقرار بحق النساء في المشاركة في الانتخابات العامة ترشيحاً واقتراعاً بشرط ان يكن حاصلات على شهادة التعليم الابتدائي... في حين لم يوضع اي شرط علمي امام حق الرجل في الاقتراع والترشيح (1952) فسارت المسيرات الإحتجاجية وصدرت المقالات في الصحف لتشجب هكذا وضع. عندها جاء الإقرار القانوني لحق المرأة في الترشيح والإقتراع بدون اي شرط وذلك في العام 1953.

منذ ذلك التاريخ حصل تراجع في التعبئة والضغط من أجل مشاركة المرأة في الحياة السياسية لأنه لم يعد هناك اي مانع قانوني للإحتجاج عليه ولأن الأجواء الإجتماعية المدنية في لبنان خلقت التباساً حول مسألة تقبل الذهنية السائدة لموضوع مشاركة النساء في الحياة السياسية. وزاد الإلتباس بفعل القوانين المعتمدة في الأحوال الشخصية لدى مختلف الطوائف اللبنانية والتي كانت متفاوتة في الإقرار بالمساواة بين المرأة والرجل في القوانين المتصلة بالأحوال الشخصية. والملفت ان قوانين الأحوال الشخصية الطائفية على اختلافها كانت دائماً تنتقص من مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات الأسرية.

ز- العمل النسوي: في مطلع التسعينيات من القرن العشرين وبعد انتهاء الأحداث في لبنان ومع انطلاق العمل باتفاق الوفاق الوطني- اتفاق الطائف- استعادت الحكومة موقعها ودورها وتصاعدت المطالبة بمشاركة لبنان رسمياً بالمؤتمر الدولي الخاص بالمرأة في بيجينغ (1995)، بعد غياب عن الساحة الدولية منذ حوالي عشرين سنة (مؤتمر مكسيكو 1975).

تشكلت، بمبادرة من المجلس النسائي اللبناني، لجنة وطنية مشتركة اجتمع في رحابها ممثلون عن الحكومة وممثلون عن المنظمات غير الحكومية النسائية وقامت بالإعداد والمشاركة بالمؤتمر الدولي المذكور.

في خضم الإعداد للتقرير الوطني اللبناني لذلك المؤتمر، انكشف الضعف الكبير في البعد النسوي في الحركة النسائية واتضح ميلها الى العمل الإجتماعي غير المتصل- في اغلب الأحيان- بقضايا المرأة. وتكون تدريجياً وعي نسوي في أوساط المنظمات غير الحكومية

النسائية وتأصل ذلك في خيار استراتيجي اتخذه في حينه المجلس النسائي اللبناني- وهو هيئة فدرالية تجمع أكبر عدد من المنظمات غير الحكومية النسائية. فقد أدخل المجلس النسائي اللبناني مفهوم حقوق المرأة ومسألة المساواة بين المرأة والرجل في لبنان في صلب استراتيجيته. والتزم بخطة عمل مؤتمر بيجينغ. وتحول تدريجياً الخطاب النسائي الى خطاب نسوي وبرنامج عمل وأنشطة المنظمات غير الحكومية النسائية.

كما وان مجمل مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة سائر المنظمات غير الحكومية على اختلاف اهدافها وكذلك نقابات المهن الحرة، وبعض المؤسسات التربوية والثقافية اتجهت نحو ادخال مسألة استنهاض المرأة في اجندتها وفي خطابها. والملفت في نفس الوقت هو صمت الأحزاب والتنظيمات السياسية حول الموضوع في الأغلبية الساحقة من الحالات بحجة أن حقوق المرأة السياسية معترف بها وان الباقي يعود الى مبادرة النساء وهمتهن. واستوت في ذلك مواقف الأحزاب على اختلاف مشاربها الإيديولوجية من يمين ويسار – وعلى اختلاف نسيجها الاجتماعي – مسيحي ومسلم.

كذلك كان ملفت غياب السياسات الحكومية ازاء مسألة تمكين المرأة او اي اجراء او تدبير استثنائي بهدف تعزيز فرص المساواة او ردم الهوة بين المرأة والرجل. وتجدر الإشارة في هذا السياق الى توصيات اللجنة الدولية لمتابعة تنفيذ احكام اتفاقية السيداو والتي طالبت فيها بالحاح الحكومة اللبنانية باتخاذ تدابير خاصة واستثنائية من أجل تعزيز فرص المرأة في المساواة (2005) لكن الحكومة اللبنانية لم تقم حتى اليوم بأي خطوة او اي مبادرة في هذا الإتجاه.

لكن تجدر الإشارة الى ورود كوتا نسائية في مشروع قانون الإنتخابات النيابية التي اعدته هيئة وطنية خاصة بتكليف من مجلس الوزراء اللبناني. هذه الكوتا هي 30 % من المقاعد التي تخضع فيها الإنتخابات للنظام النسبي في المحافظات وهي موزعة على الطوائف. يعتمد مشروع القانون المذكور على النظام الإنتخابي الأكثر في 77 مقعداً في دوائر متعددة المقاعد والنظام النسبي بالنسبة ل 51 مقعداً على مستوى المحافظات. ينص المشروع على تطبيق الكوتا بنسبة 30 % على ال 51 مقعداً وعلى مستوى الترشيح من دون ذكر أي

ترتيب للمرشحات في اللوائح المقفلة. وهذا الأمر يجعل من فرص المرأة تتراجع عن 30 % بشكل اكيد.

2- الإلتباس في مسألة تمكين المرأة في المجال السياسي:

تثير هذه الإشكالية بعض الإلتباسات في وسط الناشطين في لبنان وتحمل على بعض التساؤلات . فمن جهة تتسع دائرة الأنشطة التي تؤدي الى تمكين المرأة بعامة وتمكينها في المجال السياسي على وجه الخصوص: من التعليم، الى العمل، الى المساواة في الإرث وامكانية التراكم الراسمالي لديها الى التوعية على الحقوق الى الكوتا الى التدريب على مهارات القيادة والإتصال الخ.

فمجملة هذه الأنشطة لها تأثير مباشر على قدرة المرأة على المشاركة في الحياة الساسية.

ومن جهة اخرى، تقوم المنظمات غير الحكومية في لبنان بأنشطة متنوعة جداً، فمن بينها التوعية والتثقيف على الحقوق بشكل عام وذلك له بالطبع تأثير غير مباشر على مجمل المستفيدين من هذه الأنشطة، رجالاً كانوا ام نساءً، شباباً كانوا او شابات. فالتوعية والتثقيف من شأنهما تهيئة البيئة الإجتماعية بكاملها لتقبل مشاركة النساء. فالتمكين اذا ما سلك طريق التوعية والتثقيف ربما كان أكثر فائدة اذا طال الناس بدون تمييز نساء كانوا ام رجال.

كذلك فان التمكين في المجال السياسي هو عمل محدد فهل ان التنظيمات السياسية هي المعنية به أو لا؟ وكيف تكون الحال اذا كانت مجمل المنظمات غير الحكومية تقوم بأنشطة التمكين في المجال السياسي فيما أن التنظيمات السياسية نفسها غائبة عن هذا الموضوع تماماً ؟ هذه هي الحال في لبنان مثلاً. اما الإلتباس الأكبر فهو في قياس نتائج التمكين عبر حساب نسب واعداد النساء اللاتي تبؤن مراكز قيادية عامة، سياسية على وجه الخصوص. ففي اغلب الأحيان تصل المرأة الى مركز القرار عبر قنوات تقليدية بدون اي حس نسوي واي خبرة او اطلاق على إشكالية حقوق المرأة، كذلك من دون أي التزام بقضايا المرأة على وجه خصوص.

فالسؤال الذي يطرح نفسه دائماً هو هل أن المنظمات غير الحكومية النسائية هي الأطر ذات الصلة بموضوع التمكين السياسي ام ان هذا الأمر ليس من اختصاصها بل من اختصاص الأحزاب ؟ ويزداد التعقيد في هذه الإشكالية اذ ان المشاركة في الحياة السياسية تتخذ أطراً واقفية اجتماعية ترتبط بالنسيج الإجتماعي اللبناني وتشكيلاته وهي تتأثر مباشرة بقوانين الإنتخاب وبذهنية سائدة في المجتمع على اختلاف اتجاهاته.

ثم كيف على الباحث او المراقب ان ينظر الى المرأة التي تتبوّ مركزاً سياسياً من خلال قواعد اللعبة التقليدية- العائلية ، العشائرية، الطائفية وصلة القرى مع قيادات سياسية من بين الرجال ؟ ويزيد الإرباك عندما يتم تحليل خطاب هذه الفئة من النساء ورصد مواقعها العامة والإجتماعية التشريعية، اذ في الغالب ما تصرح تلك النساء انهن لا يعتبرن ان هناك مشكلة خاصة في مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ام ان النساء هن وحدهن السبب لأنهن ينكفن عن المشاركة. كذلك يسود في اوساط تلك النساء موقف ازدراء واستخفاف بالأجندة النسوية. فهل يستمر الباحث باعتماد القياس الكمي وحساب النسبة وارتفاع تلك النسبة كدلالة على ازدياد المشاركة النسائية او على ازدياد الوعي المجتمعي تجاه احقية تلك المشاركة؟

هناك أيضاً إشكالية سنعود اليها في سياق هذا البحث وهي تطال التمايز بين الحداثة والديمقراطية ومدى ارتباط مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية بهذه او تلك، علماً أن تجربة الدول العربية- لليوم- تدل على اتجاه بعض الأنظمة غير القائمة اصلاً على اسس ديمقراطية – الى دعم وتشجيع مشاركة النساء في الحياة العامة وفي الحياة السياسية على وجه الخصوص.

سنعتمد في تحليل نتائج التحقيق الميداني الذي اجريناه في لبنان من خلال استمارات الإستبيان الموحدة والمعتمدة في الدراسة الميدانية في مختلف الدول العربية، على محاور الأسئلة التي تتناولها هذه الإستمارة، من زاوية الإنسجام مع الأسئلة العامة المحورية التي طرحت في مختلف الدول العربية موضوع البحث وسنقوم في نهاية التحليل بالعودة الى الإشكاليات العامة التي يؤدي اليها موضوع تمكين المرأة في المجال السياسي.

3- تحليل نتائج الدراسة الميدانية (مضمون استمارات الإستبيان) :

كيفية رصد المشاريع:

شملت الدراسة الميدانية 59 مشروعاً فيما ان عدد الجهات التي تم الإتصال بها (منها مؤسسات ومنظمات قامت بالتنفيذ ومنها جهات ممولة للمشاريع) 25 جهة. ويدخل في عدادها مؤسسات وطنية – بتمويل رئيسي حكومي- وجهات غير حكومية.

اعتمد فريق البحث طريقتين لرصد المشاريع التي تم تنفيذها في العقد الماضي (1995-2005). فمن جهة ، تمت محاولة رصد الإعلان عن هذه المشاريع في الصحف والدوريات اللبنانية. ومن جهة اخرى، تم اعداد لائحة بالمؤسسات الحزبية والمنظمات غير الحكومية المعروفة في لبنان باهتمامها بقضايا المرأة او تلك التي تتعاطى التوعية والتحسيس على الديمقراطية، حقوق الإنسان، الحكم الرشيد ، حماية البيئة ، الإنماء ، التوعية على المخاطر الصحية والمتوجهة للشباب الخ.

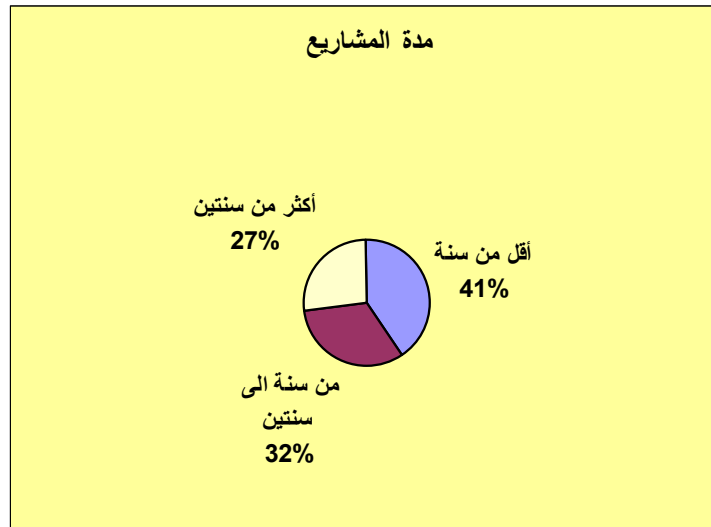
وفي استطلاع اولي لهذه اللائحة المؤلفة مما يزيد على المئتين جهة، تم التعرف الى الجهات التي قامت مباشرة بأنشطة تطل التمكين السياسي للمرأة. وجرى مقارنة المصدرين واستخراج اللائحة التي تضم الجهات الـ25. ساعد في ذلك وجود ارشيف موثق وممكن في لبنان لأخبار الصحف اليومية والدوريات بحسب عناوين الأخبار والأنشطة كما ساعد على استخراج هذه اللائحة صغر مساحة لبنان ومعرفة الفريق المباشرة بالمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية في مختلف المناطق. اما التوزع بين العاصمة والمناطق والحرص على رصد نشاطات تم تنفيذها محلياً في مختلف المناطق، فكان هاجساً لفريق البحث دفعه الى التدقيق حول اي نشاط في مجال تمكين المرأة في الحياة السياسية في المحافظات اللبنانية الستة بالإضافة الى العاصمة بيروت.

عليه، فان اعتقاد فريق البحث ان مجمل المشاريع المتصلة بشكل مباشر او غير مباشر قد تم رصدها والتعامل مع معديها ومنفذيها ومع بعض من الممولين لها.

تبين من معالجة اجوبة الإستبيان ان نسبة 40 % من المشاريع قد تم تنفيذها في مدة قصيرة لا تتعدى السنة، فيما أن 32% من المشاريع قد استغرق تنفيذها أكثر من سنة وأقل من سنتين و28% فقط من المشاريع قد امتدت على فترة تتجاوز السنتين. وهذا المؤشر يدل بادية ذي بدء الى ان اتجاه المشاريع المنفذة هو الى اعتماد المدد القصيرة مما يعكس الى حد ما غياب الأمد الطويل وحتى الأمد المتوسط عن البرامج التي طاولت تمكين المرأة في المجال السياسي. وهذا النفس "القصير" اذا جاز التعبير ليس سمة خاصة بموضوع التمكين السياسي انما هو سمة عامة في المشاريع المنفذة في المجتمع المدني اللبناني في مختلف الميادين. قد يؤشر النفس القصير هذا الى ضعف المؤسسة، او ضعف التمويل او قصر النظر الى مسألة التدخل الإجتماعي او ضعف التفكير الإستراتيجي، او أكثر من سبب من هذه الأسباب وربما جميعها مجتمعة. انما سنترك تفسير هذه الظاهرة الى المرحلة المتقدمة من هذه الدراسة بحيث نستكشف مجمل نواحي الأنشطة موضوع الدراسة . انظر الجدول رقم 1 .

الجدول رقم 1

مدة المشروع		
أقل من سنة	من سنة الى سنتين	أكثر من سنتين
24	19	16

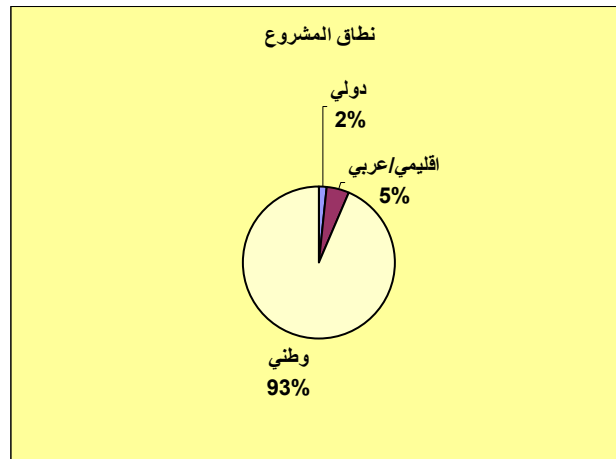


تطرق السؤال الثاني في الإستبيان الى نطاق عمل المشروع. وتبين من الإجابات أن الأكثرية الساحقة للمشاريع هي مشاريع وطنية (93%) فيما أن مشروعاً واحداً قد اعتبر مشروعاً دولياً (0،01%) و(6%) من المشاريع هي مشاريع اقليمية وعربية او اوسطية او متعددة.

يعود طغيان المنحى الوطني على المنحى المحلي او الدولي – الإقليمي الى مسالة التمويل أولاً بأول ومن ثم الى هيمنة المنظمات غير الحكومية الوطنية على تلك المحلية. وتجدر الإشارة بالنسبة الى لبنان الى ان ما يسمى نفسه وطني غالباً ما يكون متمركزاً في العاصمة وناشطاً فيها بشكل رئيسي ويعتبر ان بعده الوطني عائد الى نواياه الحسنة بعدم اقضاء الأطراف او الى تركيبته المتنوعة اي وجود اعضاء في المنظمة المعنية من مختلف المناطق اللبنانية.

كذلك لا بد من الإشارة الى سيادة المركز على الأطراف في أجندة المنظمات غير الحكومية في لبنان واتجاهها اجمالاً الى القيام بمشاريع في العاصمة لأن النسيج الإجتماعي فيها يختزل النسيج الوطني بكامله. كما وان اتجاه العمل في العاصمة، الى كونه أسهل، فانه يعطي القائمين به نسبة كبيرة من العلانية او الإطلالة ويأتي بالنفع المعنوي للمنظمة ولأفرادها وخاصة لقياداتها. وتكفي الإشارة الى احدى الوظائف الأساسية للعمل الأهلي – وهي خلق منبر وتأمين اطلالة لأعضاء المنظمة على المجتمع وعلى النظام، حتى نفهم هذا الميل الجامح الى القيام بالمشاريع في العاصمة. وغني عن القول أن مقر المشاريع يكون في الغالب الفنادق الكبرى في العاصمة، وان نسبة كبيرة من الإنفاق تذهب الى فواتير الفندق. وغني عن القول أن الإعلام يغطي الأنشطة والمشاريع التي تنفذ في العاصمة أكثر بكثير مما يغطي المشاريع التي قد تنفذ في المناطق او الأطراف. فالناحية الإعلامية مهمة وان كانت في بعض الأحيان تأخذ منحى استعراضياً، لكنها على اية حال تؤثر على مردود المشروع اي تأثيره في الرأي العام وتعميم النفع منه. انظر الجدول رقم 2

نطاق المشروع		
وطني	اقليمي/عربي	دولي
55	3	1



يتبين من الأجوبة على السؤال المتصل بالالتزام ببداية المشروع اي اطلاق المشروع في التاريخ المخطط، ان 91% من المشاريع قد انطلقت في الموعد المحدد لها أصلاً. ويمكن تفسير ذلك بجهوزية المنظمات غير الحكومية للقيام بمشاريع التي تم تأمين التمويل لها من دون ابطاء. وهذه الجهوزية تعكس بدورها روح التطوع العالية الموجودة في اوساط المنظمات غير الحكومية والحماسة الدائمة وتخصيص الوقت للعمل الإجتماعي بعامة لدى اعضاء الجمعيات الأهلية. وتجدر الإشارة الى أن أغلبية العاملين في الجمعيات هم من النساء حتى يخيل الى المراقب أن العمل الأهلي هو عمل نسائي وان التداخل بين الأهلي والنسائي هو طبيعي. (انظر الفقرة (هـ) والفقرة (ز) من المقدمة).

لكن الملفت في موضوع الالتزام بالوقت هو الفارق بين نسبة الذين يتقيدون بالتاريخ المبدئي لإطلاق المشروع وهو 93% كما ذكرنا وبأولئك الذين يلتزمون بالتاريخ المحدد لإنجاز المشروع. وهؤلاء هم 61% فقط من مجمل المشاريع اي ان 39% من المشاريع تستغرق واقعاً وقتاً اضافياً

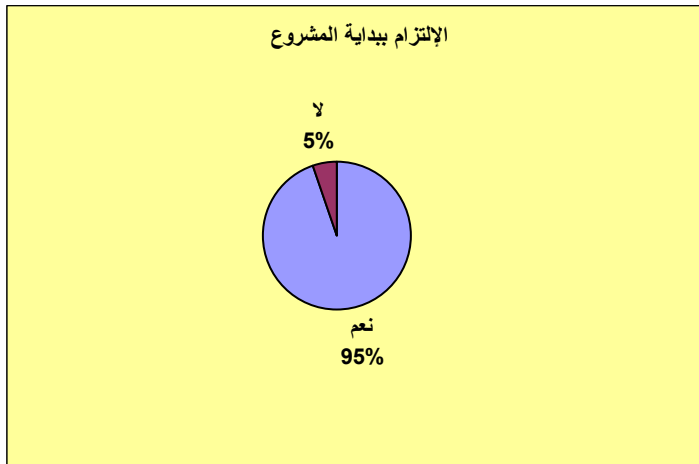
لإنجازها. وبالتالي يمكن اعتبار نسبة الثلث من المشاريع المنفذة يتعدى تنفيذها الوقت المتوقع . انظر
الجدول رقم 3 ورقم 4 .

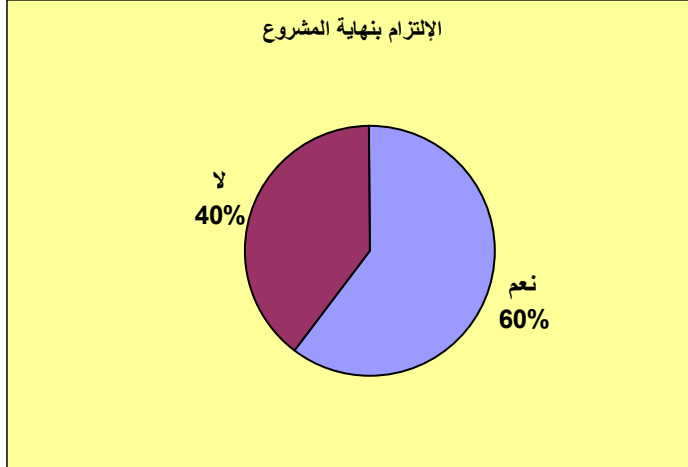
الجدول رقم 3

الإلتزام ببداية المشروع		
	لا	نعم
	3	54

الجدول رقم 4

الإلتزام بإنهاء المشروع		
	لا	نعم
	23	35





اما السبب في ذلك فقد يعود الى احد ثلاثة اسباب :

- يكون التخطيط للمشروع ضعيفاً او منقوصاً فلا يحيط بكل المعطيات التي تسمح بالتنفيذ بحسب التوقعات وبحسب المرتجى وقد يعود ذلك الى سوء تقدير وضعف استشراف.
- يكون الميدان الذي يجري فيه التنفيذ معقداً بحيث تعترض عملية التنفيذ عراقيل وصعوبات ميدانية غير متوقعة.
- يكون هناك ضعف في الإمكانيات والموارد المتاحة للتنفيذ. وهذا الضعف قد يتوزع الى نوعين :

➤ ضعف في الإمكانيات المادية واللوجستية

➤ ضعف في الموارد البشرية

ومن دون التسرع في الإستنتاج نعتقد ان ضعف امكانية التقيد بالإلتزامات الزمنية قد يرتبط في أن بضعف التخطيط والإستشراف وعدم استقرار واستمرارية الموارد وعدم مهنية الجهاز البشري الذي يقوم بالتنفيذ.

يشير الجدول رقم (6) الى ظهور اهتمام حديث بالقيام بمشاريع وطنية عامة (74,5%) وهذا الأمر يعود الى السنوات الأخيرة بشكل خاص حيث اتسع النقاش في لبنان حول ضرورة ردم الهوة بين المركز والأطراف وضرورة توسيع دائرة النفع من المشاريع التوعوية والتنقيفية والإنمائية

الى مختلف المناطق وذلك من زاوية خلق وعي عام ديمقراطي ووطني. والبعد الوطني في لبنان او البعد العام، في المصطلح السياسي المتداول، يحمل في طياته رغبة في تجاوز الفئوية وفي تطوير السلوكيات الإجتماعية باتجاه تجاوز المذهبية والطائفية اللتين تواكبان السلوك "المحلي" وذلك من أجل تعزيز قاعدة الوحدة الوطنية اللبنانية المتمحورة حول المواطنة. والمواطنة بدورها هي مفهوم متداول في لبنان بالمعنى الواسع للكلمة اي انه يشمل المرأة والرجل على حد سواء.

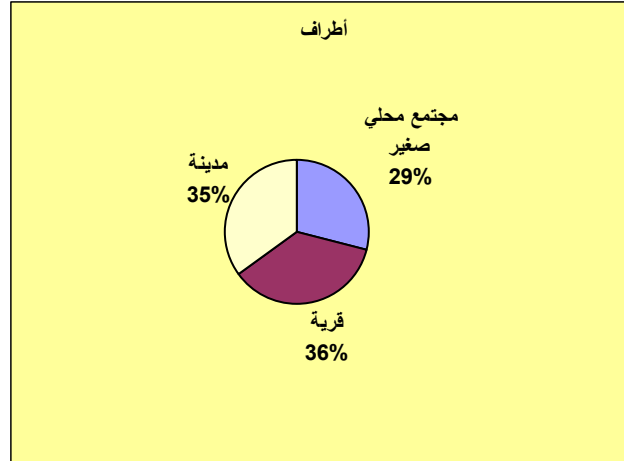
وضمن المشاريع العامة ، هناك تلك التي شملت المناطق (اي خارج العاصمة بيروت) وكانت بنسبة (8،50%) من اجمالي المشاريع. وفي المناطق 17 % من المشاريع تم انفيذها في مراكز المناطق اي في عواصم المحافظات و42 % منها في الأطراف.

لكن التمييز في لبنان صعب بين الريف والحضر كما هي الحال في البلدان العربية الأخرى وذلك بالنظر الى صغر المساحات وتداخل الريف بالمدن. فالتمييز في لبنان يكون ذي دلالة أكبر اذا كان بين العاصمة والمناطق او بين المركز والأطراف منه بين الريف والحضر... اما التمييز بين القرى والمدن فيمكن ان يكون ذي دلالة والظاهر ان عدد المشاريع متقارب بين هذه وتلك. لكن الجدول رقم 6 يعكس اتساع المشاريع لأبعاد وطنية ومحلية، مركزية وطرفية، حضرية (مدينية) وريفية في نفس الوقت.

انظر الجدول رقم 6.

الجدول رقم 6

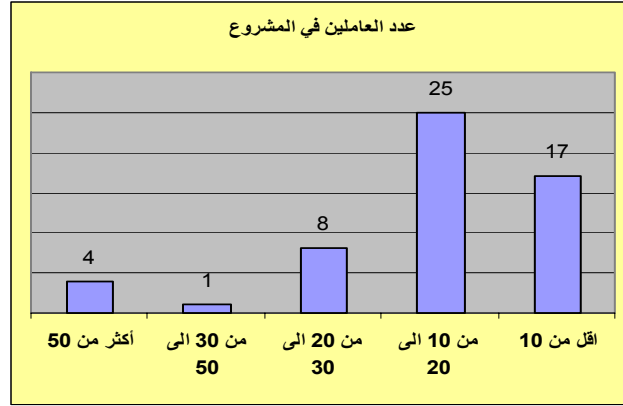
أطراف			مراكز				التغطية الجغرافية			
مدينة	قرية	مجتمع محلي صغير	حضر	ريف	حضر	ريف	أطراف	مراكز	مناطق	عام



اما السؤال حول وضع المشروع في فترة اجراء الدراسة فان 60% تقريباً من المشاريع قيد الدراسة كانت مشاريع منتهية اي انه قد جرى تنفيذها في وقت سابق مما يسمح بتقييم مخرجاتها وصعوباتها وعبرها. فيما ان 33% من المشاريع ما زالت قيد التنفيذ وبالتالي يصعب تقييم مفاعيلها وفعاليتها ومخرجاتها. و7% من المشاريع متوقف لأسباب مختلفة. ولم تأت الجهات المستجوبة على ذكر الأسباب التي تبرر توقف تلك المشاريع. قيل ان الموارد لم تكن متوفرة دائماً بشكل مستمر. ويمكن الإفتراض ان الجهات المنفذة لم تكن دائماً قادرة على المفاوضة حول تأمين استمرار مشروع ما في ضوء تقارير تقدم العمل غالباً ما تكون غير موجودة.

حاولت اسئلة الإستبيان معرفة حجم المشاريع المنفذة فاذا ب 42% من هذه المنظمات قد خصصت بين عشرة وعشرين شخصاً للعمل في التمكين السياسي و29% من المشاريع استخدمت اقل من عشرة اشخاص و 13،5% من المشاريع احتاج الى ما يزيد عن 20 شخص واقل من 30 شخصاً. لكن الملفت ان 6،7% استخدم ما يزيد عن الخمسين شخصاً. فالواضح ان نسبة كبيرة من المشاريع هي متوسطة الحجم وما يقارب ثلثها هو صغير الحجم وان هناك تواجد لمشاريع كبيرة. لكن عدد العاملين والنسب في هذا المجال لا تعني بالضرورة ان هناك فعالية خاصة للمشروع ومن غير الممكن التأكد من صحة المعلومات حيث أنه باستطاعة من يملء الإستمارة ان يخلط بين العامل والمستفيد. انظر الجدول رقم 8 .

عدد العاملين في المشروع				
أقل من 10	من 10 الى 20	من 20 الى 30	من 30 الى 50	أكثر من 50
17	25	8	1	4



ما يلفت الباحث هو الجدول رقم (5) حيث يتبين ان 86% من المشاريع قد قامت بها منظمات غير حكومية وبعضها جاء بالتعاون بين مراكز ابحاث ومنظمات غير حكومية ، في مقابل 3% لجهات رسمية او وطنية و7،6% تم تنفيذها مباشرة من جانب منظمات دولية ومن المعروف في لبنان ان المنظمات الدولية، عملاً بمبدأي الشراكة وتمكين مؤسسات المجتمع المدني ، قد اتجهت منذ عقدين تقريباً الى توكيل تنفيذ المشاريع الى جهات محلية، وطنية رسمية او غير حكومية او الإثنين معاً. وهناك اشكالية مطروحة في النقاش العام حول اجندة الجهات المحلية (الرسمية وغير الحكومية) اي انه يجري التساؤل حول ما اذا كانت القضايا التي تتم معالجتها في المشاريع الممولة من جانب منظمات دولية هي ذات اولوية بالنسبة للجهة المنفذة ام انها قد انزلت انزالاً من جانب منظمات دولية فتبنتها الجهات اللبنانية لأنها اتت بتمويل مرافق. وفي الواقع، ليس هناك من هامش كاف للمنظمات غير الحكومية في لبنان لتضع اجندتها الخاصة واولياتها بمعزل عن تأثير المنظمات الدولية والوكالات الدولية المتخصصة ذلك لأنها بحاجة لتمويل لا يمكن أن تحصل عليه الا من خلال اعتماد اجندة الجهة الممولة.

يمكن أن يقال الشيء نفسه عن الجهات الرسمية لأنها هي أيضاً لا تخصص موارد ذاتية للتوعية والتثقيف بل تعتمد على التمويل الدولي.

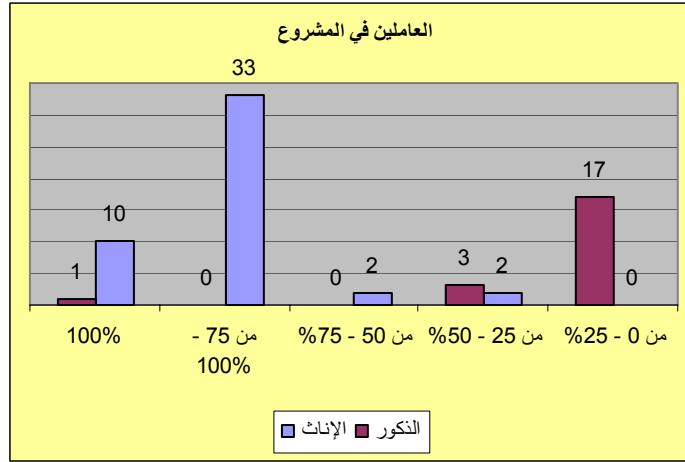
وفي العقدين الأخيرين، خاصة مع اعتماد خطة عمل مؤتمر بيجين و انعقاد المؤتمرات الدولية المتلاحقة لتقييم التقدم في تطبيق هذه الأخيرة ، نرى الحكومات كما المنظمات غير الحكومية تسعى للتكيف مع اجندة دولية (يمكن اعطاء مثل على ذلك في جلسات الإستماع التي تخصصها اللجنة الدولية لمتابعة تطبيق اتفاقية السيداو والتي يشارك فيها ممثلون عن الحكومات وعن المجتمع المدني في مختلف الدول والتي تنتهي بتوصيات اللجنة الدولية وملاحظات لها لكل حكومة ولكل دولة. زد على ذلك أن الزامية التقارير الوطنية الدولية من شأنها الإتيان بجديد وبانجازات بحسب توصية اللجنة الدولية).

كان اللافت في نتائج الإستبيان الهوية النسائية شبه الكاملة للعاملين في تنفيذ المشاريع. فقد اعتبر حوالي 60 % من الجهات المنفذة ان ما بين 75 و 100 % من العاملين في المشروع هم من النساء. وهذه سمة عامة معروفة عن المنظمات غير الحكومية في لبنان وقد تحدثنا عنها في وقت سابق في هذا البحث. انظر الجدول رقم 9 .

الجدول رقم 9

العاملين في المشروع

					اناث				
100%	57 -100%	50-75%	25-50%	0-25%	100%	75 - 100%	50 - 75%	25 - 50%	0 - 25%
1	0	0	3	7	10	33	2	2	0



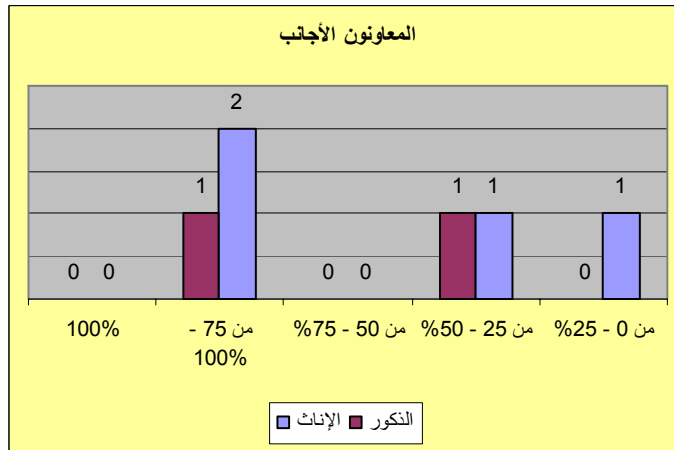
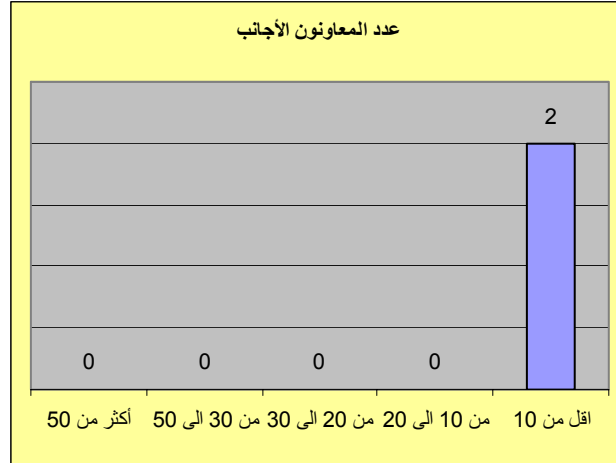
وتبين أيضاً ان نسبة الأجانب شبه معدومة في مختلف المشاريع وان الأجانب العاملين هم من النساء ايضاً على اية حال. انظر الجداول رقم 10 و11.

الجدول رقم 10

المعاونون الأجانب				
أكثر من 50	من 30 الى 50	من 20 الى 30	من 10 الى 20	اقل من 10
0	0	0	0	2

الجدول رقم 11

المعاونون الأجانب									
					اناث				
100%	75-100%	50-75%	25-50%	0-25%	100%	75 - 100%	50 - 75%	25 - 50%	0 - 25%
0	1	0	1	0	0	2	0	1	1



تناولت الأسئلة الإستبيان طبيعة المشروع في مختلف الحالات فاذا بمروحة واسعة من الأجوبة: من تنظيم المؤتمرات 12 % ، الى تنظيم دورات تدريبية للنساء 29 % الى دراسة قوانين متصلة بحقوق المرأة وآليات احترامها والمراجعة بشأن الخروقات 5 % . لكن مجمل هذه المشاريع لم تتعد 45 % من المشاريع فيما توزع 55 % منها على مشاريع اخرى غير ذلك. وهذا الأمر يعود الى تنوع المقاربات المتصلة بالتمكين وتنوع الجوانب التي تعتبر تمكيناً للمرأة على اية حال، اكان ذلك سياسياً او ثقافياً او قانونياً او تربوياً او اقتصادياً الخ . فيمكن مثلاً ان تقوم حملة لمحو الأمية لدى النساء من أجل تمكينهن من المشاركة في الحياة السياسية ويمكن تمكينهن اقتصادياً عبر دورات تدريب مهني ومشاريع ميكروكريدت بهدف نيل المرأة استقلالها الذاتي اقتصادياً للتمكن من المشاركة الحرة في الحياة السياسية. فهناك مدارس فكرية عدة تتنوع في مقاربتها لموضوع التمكين

السياسي. ومن الأكد ان المشاريع ذات الهدف غير المباشر في التمكين السياسي أكبر عدداً في لبنان من المشاريع التي تهدف بشكل مباشر الى التمكين السياسي. وأكبر دلالة على ذلك ضعف اهتمام الأحزاب والتنظيمات السياسية بمشاريع تمكين النساء في المجال السياسي فهناك مشروع واحد من أصل 59 مشروعاً موضوع الدراسة قام به حزب سياسي. ويعتبر الوسط السياسي قيام المنظمات غير الحكومية بالتوعية والتثقيف وتطوير القدرات والمهارات النسائية في مجال الإتصال والتواصل والقيادة انما هو ترف او تعد على كار السياسيين. والبعض من السياسيين يرجعون اهتمام المنظمات غير الحكومية بتمكين المرأة سياسياً الى اجندات وتمويل خارجيين والى حاجة قادة الجمعيات – وهم يفترضونها- الى اطلالة عامة ومنبر شعبي من أجل الدخول الى الحلبة السياسية. ان النقاش في هذا الموضوع سائد في لبنان لكن تناوله تفصيلاً ليس من شأن هذه الدراسة الميدانية.

في مراجعة تفصيلية للمشاريع التي رصدتها الدراسة يتبين لنا أن العديد من التدريبات التي تناولت مهارات المرأة المهنية تراكفت وتدريب على مهارات اتصال وتواصل ومهارات للضغط والمفاوضة في الميدان السياسي. وهنا يتجلى بعض من الإلتباس الواقع في مفهوم التمكين في المجال السياسي. فاذا كان المقصود العمل السياسي المباشر من قبل المرأة، اي الترشيح الى الإنتخابات او الإلتزام بحزب سياسي والترقي الى مواقع القيادة فيه، او تبوؤ مركز نيابي او وزاري، فان العديد من المشاريع التي جرى تنفيذها لا تدخل في نطاق التمكين السياسي. كذلك فان المبادرات للتوعية على الحقوق الأساسية وعلى آليات الضغط لتطبيق احكام الإتفاقيات الدولية لا تدخل ايضاً.

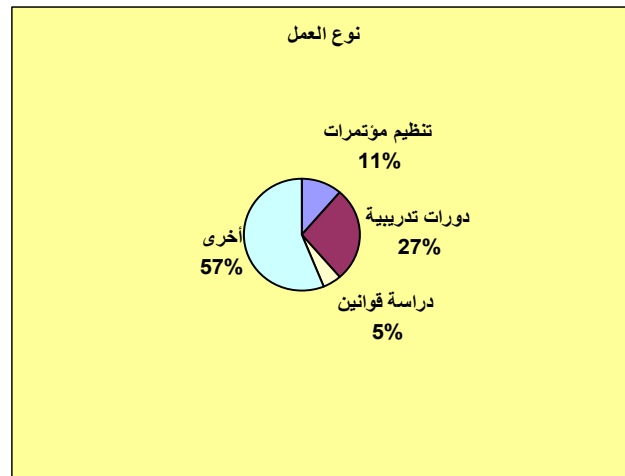
اما اذا كانت كل أنواع العلاقات مع الوسط السياسي مشمولة بموضوع التمكين السياسي فان المبادرات الهادفة الى مفاوضة النظام السياسي والقيادات السياسية ومحاولات التأثير في القرارات السياسية وفي الخيارات السياسية (قوانين، اتفاقيات دولية، انظمة انتخابية ...) فان العديد من المشاريع المذكورة تساهم في مسألة التمكين وتعطي المرأة صوتاً ومكانة ونفوذاً وتأثيراً مباشراً ام غير مباشر في القرار السياسي.

تتنوع المشاريع عملياً بين تلك التي تتعامل مباشرة مع مشاركة المرأة في الحياة السياسية عبر الأدوار الحزبية او الأدوار السياسية القيادية في المجتمع وتلك التي تهدف الى زيادة تأثيرها على القرار السياسي بما يعبر عن امانيتها ويحمي مصالحها حتى اذا لم تتبوؤ مراكز سياسية مباشرة.

بشكل عام، فإن القدرة على التأثير في القرار والنفوذ الذي قد تراكمه المرأة عبر التدريب والانتظام في مؤسسات ضاغطة والتداول في مشاريع قوانين وفي تنظيمات تحمي المرأة. كل ذلك يعتبر تمكيناً وقد استحوذ على أكثر من نصف المشاريع التي تم تنفيذها في خلال العقد المنصرم موضوع الدراسة (59 %). انظر الجدول رقم 12 .

الجدول رقم 12

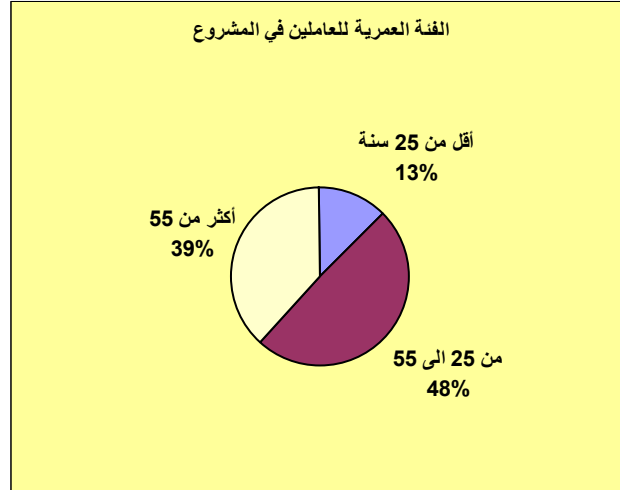
نوع العمل			
تنظيم مؤتمرات	دورات تدريبية	دراسة قوانين	أخرى
7	17	3	35



حاول الإستبيان رصد الفئات العمرية للعاملين في المشاريع فنتبين ان مروحة الأعمار واسعة وان الأغلبية هي في فئة عمرية متوسطة اي بين 25 و 55 سنة مع اتجاه الى سيطرة فئة كبار السن بعد الفئة المتوسطة اي من هم فوق ال 55 سنة فيما ان نسبة الشباب دون ال 25 سنة هي ضعيفة انظر الجدول رقم 13 .

الجدول رقم
13

الفئة العمرية للعاملين في المشروع		
أقل من 25 سنة	من 25 الى 55	أكثر من 55
12	44	36

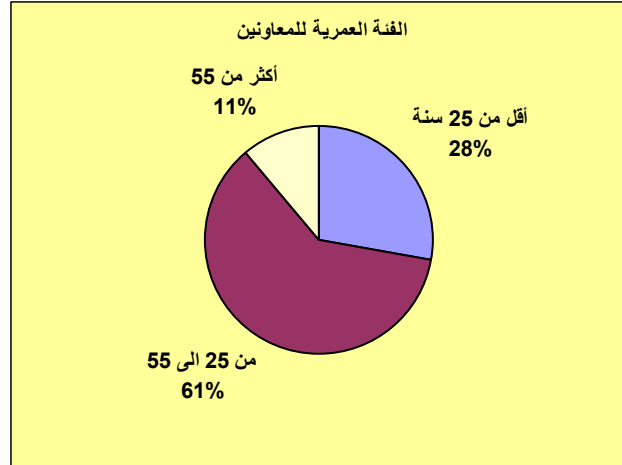


وتتأكد سيطرة الفئة العمرية المتوسطة في فئة المتعاونين حيث ان من هم بين 25 و55 سنة هم الأكثر عدداً نسبياً وفي فئة المتعاونين فان فئة الشباب تعود الى المرتبة الثانية . انظر الجدول رقم

. 14

الجدول رقم 14

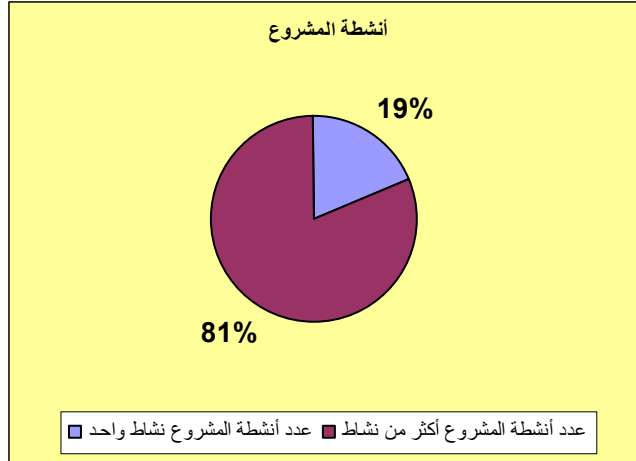
الفئة العمرية للمعاونين		
أقل من 25 سنة	أكثر من 55	أكثر من 55
5	11	2



تناول الإستبيان بشكل تفصيلي دقيق مضمون المشاريع وعدد الأنشطة التي شملها كل مشروع. والهدف من هذا السؤال هو رصد درجة التخطيط والإستمرارية في عمل التمكين. فنتبين ان 80% من المشاريع لا تنحصر في نشاط واحد بل أنها تتناول أكثر من نشاط. وفي هذه الفئة تحديداً جاء معدل الأنشطة في المشروع الواحد 10 أنشطة للمشروع اي ان مجمل الأنشطة التي تم ذكرها تبلغ 481 نشاطاً. لكن لا بد من الإشارة الى ان نسبة 18,6% من المشاريع كانت قائمة على نشاط واحد. وينكشف في هذه المعطيات التداخل والخلط بين المشاريع والأنشطة ويتبين انه في بعض الأحيان يراد من الحديث عن المشروع الكلام عن نشاط واحد محدود. لكن الدراسة هدفت الى اظهار البرامج التي تقوم على أكثر من نشاط والتي تعكس فكراً استراتيجياً وسياسات عامة مرسومة ومنفذة عن عمد وذات اهداف وطنية عامة ومعروفة. انظر الجدول رقم 15 .

الجدول رقم
15

عدد أنشطة المشروع		
العدد	أكثر من نشاط	نشاط واحد
481	47	11

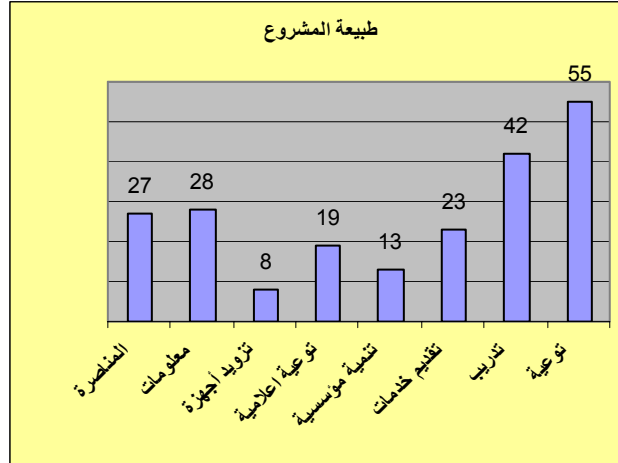


واستطاع الإستبيان رصد تعدد الأهداف الفرعية في مختلف المشاريع حيث انها في أغلب الأحيان كانت مثنى وثلاث. وفي نفس الوقت كان هناك توعية وتدريب وفي بعض الأحيان تقديم خدمات وتنمية مؤسسية وتوعية اعلامية وانتاج معلومات او نشر معلومات وتدريب على المناصرة وتقديم تجهيزات.

لكن الغالب في هذه المشاريع كان التوعية والتدريب – وكانتا متلازمتان في 71 % من الحالات وتفوقت التوعية وحدها بمعزل عن اي شيء آخر في 22 % من الحالات. وجاء في المرتبة الثالثة موضوع نشر المعلومات يليه موضوع المناصرة وذلك في ما يقارب نصف المشاريع. انظر الجدول رقم 16 .

الجدول رقم 16

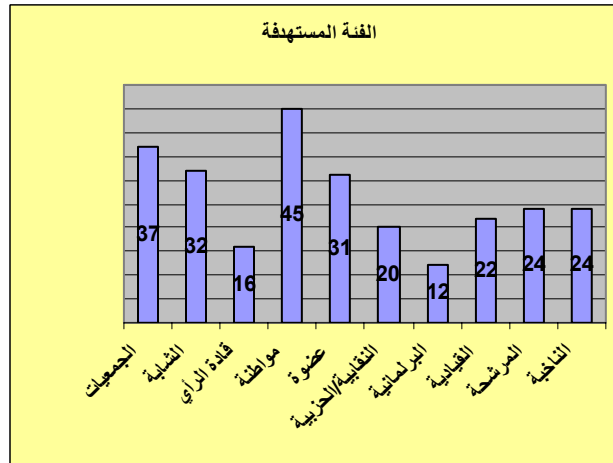
طبيعة المشروع							
توعية	تدريب	تقديم خدمات	تنمية مؤسسية	توعية اعلامية	معلومات	المناصرة	تزويد أجهزة
55	42	23	13	19	28	27	8



يظهر من معرض الأجوبة على الإستبيان ان أغلبية المشاريع توجهت نحو المرأة المواطنة (76 %)، يليها اهتمام خاص بالمرأة الشابة وذلك بنسبة 54 % . كذلك كان من الواضح ان اغلبية المشاريع اتجهت نحو عضوات الجمعية قبل اي شيء آخر، اكان النشاط توعية او تدريباً (62 % جمعيات و 53 % توجه نحو العضوات) انظر الجدول رقم 17 .

الجدول رقم 17

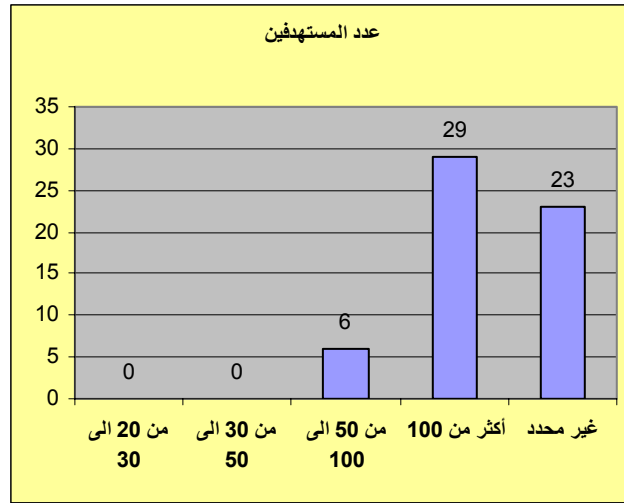
الفئة المستهدفة									
عضوة	الجمعيات	الشابة	قادة الرأي	مواطنة	النقابية/الحزبية	البرلمانية	القيادية	المرشحة	الناخبة
31	37	32	16	45	20	12	22	24	24



ويتبين ايضاً انه في ما يقارب نصف المشاريع كانت الفئات المستهدفة كبيرة اي يزيد عدد كل مجموعة مستهدفة من مشروع ما على 100 شخص. انظر الجدول رقم 18 .

الجدول رقم
18

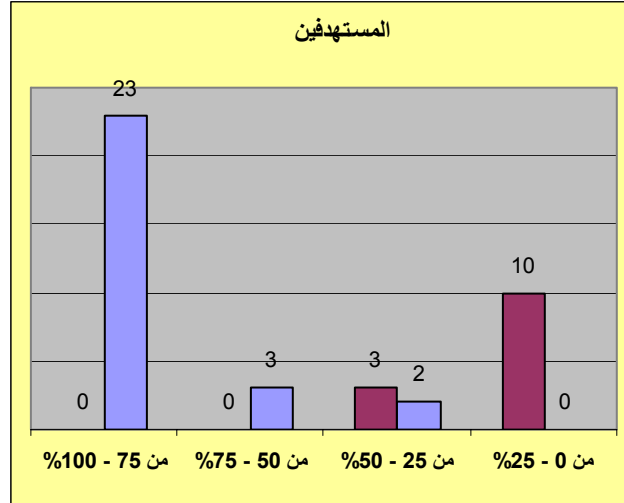
عدد المستهدفين				
غير محدد	أكثر من 100	من 50 الى 100	من 30 الى 50	من 20 الى 30
23	29	6	0	0



وبالطبع فان غالبية هذه الفئات المستهدفة هي من النساء (انظر جدول رقم 19)،

الجدول رقم 19

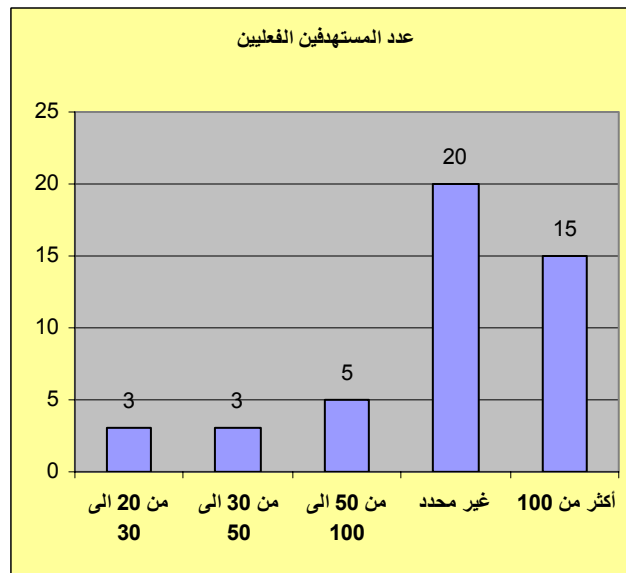
المستهدفين							
ذكور				اناث			
75-100%	50-75%	25-50%	0 - 25%	75 - 100%	50 - 75%	25 - 50%	0 - 25%
0	0	3	10	23	3	2	0



علمًا ان عدد المستهدفين الفعليين جاء غير محددًا في ثلث المشاريع مما يعني ان أغلبية المشاريع كان مفتوحاً وموجهاً للجماهير من دون تركيز او تنظيم او تأطير. انظر الجدول رقم 20.

الجدول رقم
20

عدد المستهدفين الفعليين				
غير محدد	أكثر من 100	من 50 الى 100	من 30 الى 50	من 20 الى 30
20	15	5	3	3



كانت أجوبة الجهات المنفذة مترددة ازاء السؤال حول ما اذا كانت النساء ام الرجال هم من المستفيدين الفعليين. لكن بقي هناك ارجحية في اعتبار ان الإفادة الأكبر من هذه المشاريع تعود الى النساء بنسبة مرتفعة بلغت 75 الى 100%. انظر الجدول رقم 21.

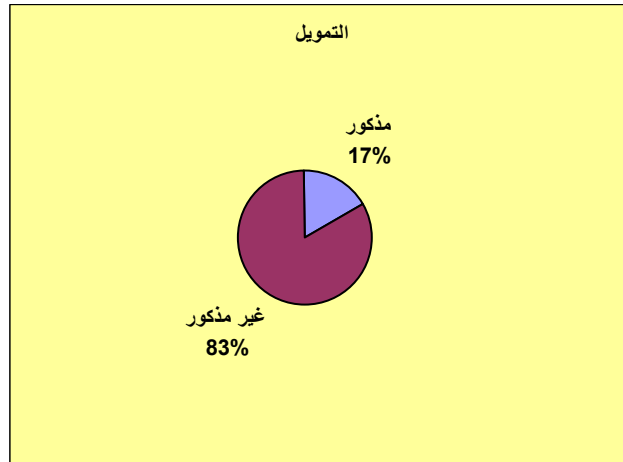
الجدول رقم 21

المستفيدين الفعليين							
ذكور				اناث			
75-100%	50-75%	25-50%	0 - 25%	75 - 100%	50 - 75%	25 - 50%	0 - 25%
0	1	1	7	16	3	1	0

خصص الإستبيان بضعة أسئلة حول التمويل، مصادره ومبالغه، فكان لافتاً تحفظ المستجوبين عن الإجابة على هذه الأسئلة. فان نسبة 17 % فقط من المشاريع قد تم الكشف عن مصدرها في مقابل 83 % لم يتم الإجابة عن هذا السؤال بشكل المباشر. انظر الجدول رقم 22.

الجدول رقم 22

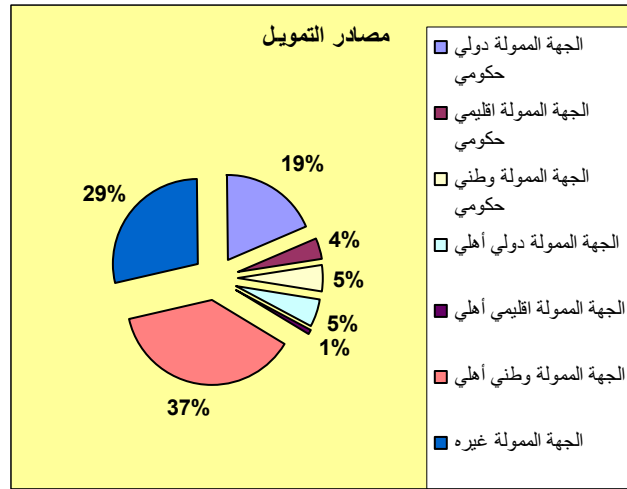
التمويل	
غير مذكور	مذكور
49	10



وجاءت الأجوبة أكثر غزارة على السؤال الأكثر عمومية حول الجهة الممولة: اذا ما كانت حكومية او غير حكومية، وطنية، أهلية او دولية او سواها. وكانت الإجابة على هذا السؤال تستحمل اكثر من اجابة بالطبع في حال كان هناك اكثر من جهة ممولة. فجاءت الجهة الأهلية الوطنية في المرتبة الأولى تبعها التمويل الدولي الحكومي. لكن هناك ما يقارب نصف المشاريع قد تم تمويلها من هذه الجهة او تلك ومن جهات اخرى لم تذكر. نعتقد ان الإجابة على هذا السؤال لم تكن تعكس حقيقة الواقع وان المستجوبين اخرجوا ولم يشاءوا التحدث بمزيد من الصراحة عن هذا الموضوع. انظر الجدول رقم 24 .

الجدول رقم 24

الجهة الممولة						
دولي حكومي	اقليمي حكومي	وطني حكومي	دولي أهلي	اقليمي أهلي	وطني أهلي	غيره
18	4	5	5	1	36	28



وبمعزل عن الأسئلة الأخرى، جاء الجواب على السؤال حول نسبة التمويل وكميته خجولاً هو الآخر. اذ اجاب 20 % من المستجوبين على هذا السؤال وتوزعت اجوبتهم على فئة 10 آلاف الى 50 ألف دولار وكانوا الأغلبية 58 % من تلك الفئة وتبين ان مشروعاً واحداً استحوذ على ما بين 100 و150 لف دولار واربعة مشاريع (ثلث الإجابات و7،6 % من مجموع المشاريع) قد استحوذوا على أكثر من 150 الف دولاراً.

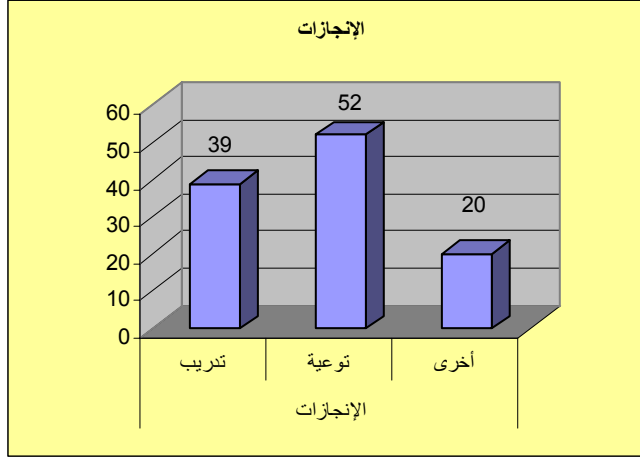
لكن تبقى الأسئلة من دون اجابة هي الأكثر على الإطلاق في موضوع مبالغ التمويل وهي تتوافق والتحفظ على ذكر الجهة الممولة وهي تحمل العديد من الدلالات.

الملفت أيضاً في نتائج الإستبيان ان المستجوبين كانوا أكثر صراحة في الحديث عن نسبة التمويل فاذا ب 14 مشروعاً قد تم تمويلهم بنسبة ما بين 75 و 100 % من جانب جهة دولية وهي نسبة 23 % من مجمل المشاريع وهناك 7 مشاريع جاء تمويلها بالكامل من جهة دولية فيما كان هناك مشروعاً واحداً ممولاً بالكامل من جهة إقليمية. وجاءت نسبة التمويل الوطني ضعيفة ففي حين صرح 23 مستجوب بان هناك مساهمة وطنية في التمويل تتراوح بين 1 و 25 % ، صرح 9 مستجوبين بان التمويل الوطني كان بنسبة 100 % . وجاءت أجوبة بعض المستجوبين لتزيد الغموض في موضوع التمويل حيث ذكروا ان من 75 إلى 100 % من تمويل مشروعهم جاء من جهة غير الجهات الدولية والإقليمية والوطنية ، من دون تحديد طبيعة المصدر (22 %) وكان هناك نسبة 20 % من الأجوبة تتعلق بتمويل كامل من جهة غير دولية وغير إقليمية وغير وطنية من دون تحديد الجهة. ويمكن الإعتقاد بان بعض الغموض يعود الى تعدد الأسئلة حول التمويل وتداخلها وان نسبة كبيرة من المنظمات غير الحكومية تتحدث عن تمويل ذاتي (44%) وهناك غموض في التصنيفات التي تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية للوطني : من هو الذاتي ومن هو الأهلي ومن هو الوطني ومن هو القطاع الخاص ؟ هل أن الأهلي مرادف للذاتي او ان الأهلي مرادف للقطاع الخاص ؟ اين يضع المستجوبون القيادات السياسية والمؤسسات السياسية والحزبية عندما تمول مشاريعهم ؟ ولماذا تمويلها ؟

كانت الأجوبة عن طبيعة المخرجات للمشاريع المنفذة اكثر صراحة من الأجوبة حول التمويل. فتم تعداد نوعين اثنين من الإنجازات، اولها التوعية وكانت النسبة 88 % وجاء التدريب في المرتبة الثانية مع نسبة 67,5 % من الأجوبة. وتتنوع الأجوبة حول مخرجات اخرى في مرتبة ثالثة وبلغ مجموع الإجابات حول انجازات اضافية في ثلث المشاريع . انظر الجدول رقم 26.

الجدول رقم 26

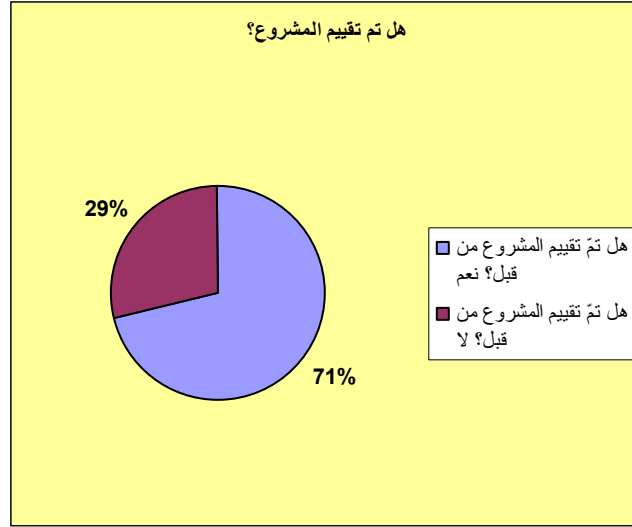
الإنجازات		
أخرى	توعية	تدريب
	52	39



اما في مجال تقييم المشاريع فقد افاد المستجوبون بنسبة 54 % انهم قاموا بتقييم المشروع في مقابل 22 % افادوا ان ذلك لم يتم بعد. وهذا الأمر يعكس وجود ثقافة تقييم ومساءلة بنسبة عالية في اوساط العاملين في مجال التوعية والتدريب في مجال التمكين السياسي وهذا هو امر محمود في حد ذاته. انظر الجدول رقم 27 .

الجدول رقم 27

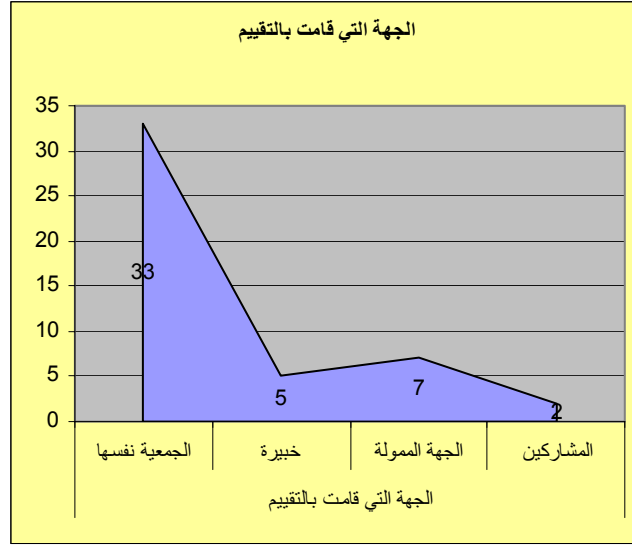
هل تمّ تقييم المشروع من قبل؟	
لا	نعم
13	32



لكن ثقافة التقييم هذه لم تذهب بالمؤسسات والمنظمات المنفذة للمشاريع الى حد اللجوء الى تقييم خارجي. فقد تبين ان 56% من المشروعات قد تم تقييم عملية تنفيذها من قبل المنظمة المنفذة نفسها. وجاء ذلك على سبيل التقييم الذاتي. وفي 8% من الحالات جاء التقييم من قبل خبيرة من خارج المنظمة. وان في 12% من المشاريع قامت الجهة الممولة بتقييم التنفيذ فيما ان 4% من الحالات خضعت لتقييم المشاركين في المشروع مباشرة عند انتهاءه. انظر الجدول رقم 28.

الجدول رقم
28

الجهة التي قامت بالتقييم			
المشاركون	الجهة الممولة	خبيرة	الجمعية نفسها
2	7	5	33

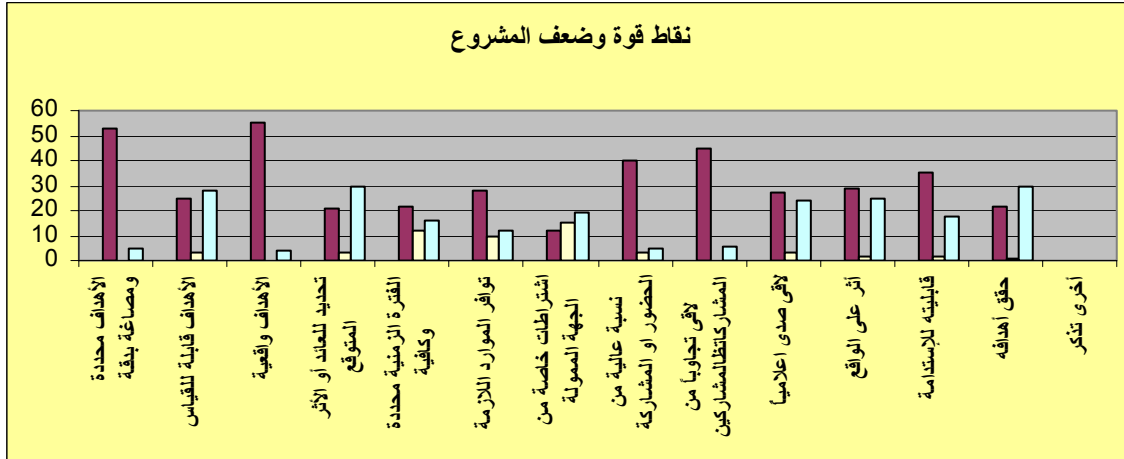


شملت استمارة الإستبيان على سؤال تقييمي للمشاريع سعت الى استدراج المستجوبين للإجابة عليه يتعلق بنقاط القوة والضعف بحسب لائحة كان على المستجوبين ان يرتبوا بحسب الأهمية.

وجاءت الأجوبة واضحة في اعطاء الأولوية في نقاط القوة لكون للأهداف محددة ومصاغة بدقة وانها اهداف واقعية وان نسبة الحضور كانت عالية وكذلك نسبة المشاركة (90 % و 93% و 76% وتبعها قابلية المشروع للإستدامة (بنسبة 59 %) وان المشروع اثر على الواقع بنسبة 50 % . وجاءت نقاط الضعف الرئيسية في الأجوبة انه هناك صعوبة في تحديد العائد (50 %) وان المشروع قد حقق اهدافه (50 %) وتوزعت مناصفة تقريباً الأجوبة حول ما اذا كانت الأهداف قابلة للقياس. انظر الجدول رقم 31 .

الجدول رقم 31

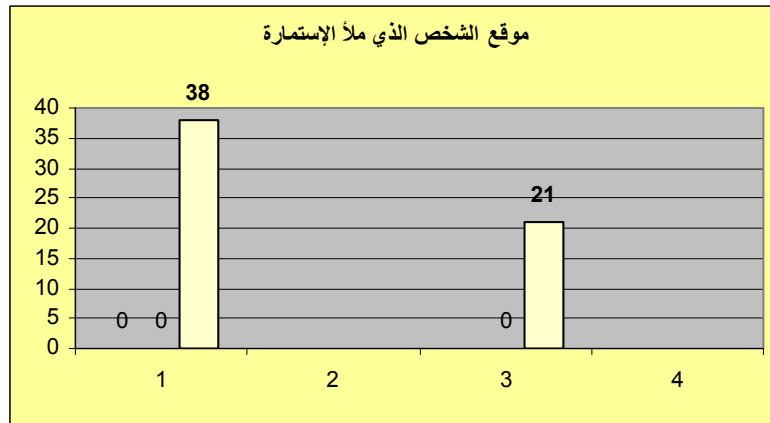
نقاط القوة والضعف	نعم	لا	الى حد ما
الأهداف محددة ومصاغة بدقة	53	0	5
الأهداف قابلة للقياس	25	3	28
الأهداف واقعية	55	0	4
تحديد للعائد أو الأثر المتوقع	21	3	30
الفترة الزمنية محددة وكافية	22	12	16
توافر الموارد اللازمة	28	10	12
اشتراطات خاصة من الجهة الممولة	12	15	19
نسبة عالية من الحضور او المشاركة	40	3	5
لاقي تجاوباً من المشاركين والمشاركين	45	0	6
لاقي صدى اعلامياً	27	3	24
أثر على الواقع	29	2	25
قابليته للإستدامة	35	2	18
حقق أهدافه	22	1	30
أخرى تذكر	0	0	0



تبين في تحليل الأجوبة انه في ثلثي الحالات (62,7 %) قام بملء الإستمارة المسؤول الأول وفي ثلث الحالات تقريباً قام بذلك المسؤول الثاني. وقد يعود ذلك الى روح التعاون مع الفريق البحثي من جهة وقد يعود من جهة ثانية الى ان هناك ضعف في المؤسسات وشخصنة نسبية للإدارة فيها وغياب كامل للذاكرة المؤسسية. انظر جدول رقم 32 .

الجدول رقم 32

مركز المسؤول عن ملء الإستمارة	
المسؤول الثاني	المسؤول الأول
21	37



4- ملامح صورة المشاريع المنفذة في لبنان :

يمكن ترسيم ملامح صورة المشاريع المنفذة في لبنان في مجال تمكين المرأة في المجال السياسي من خلال استعراض اجوبة الإستبيان. وهي تتلخص بالتالي :

1. هناك مقاربة لموضوع تمكين المرأة في المجال السياسي بمعناه الواسع وغير المباشر اكثر منه مباشرة .
2. هناك تنوع واسع في الأنشطة التي تضعها الجهات المنفذة تحت عنوان التمكين السياسي.
3. شمل اغلبية المشاريع اكثر من نشاط وتم تنفيذه اجمالاً في فترة قصيرة وفي أبعد تعديل متوسطة لا تتعدى السنتين.
4. اختلط التمكين في المجال السياسي مع كل جوانب التوعية والتثقيف الخاصة بحقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية.
5. غابت المؤسسات السياسية غياباً لافتاً عن مشاريع التمكين السياسي المباشر للمرأة.
6. توجهت اغلبية الأنشطة في المشاريع المنفذة الى اعضاء وعضوات الجمعية المنفذة.
7. كانت الفئات المستهدفة عامة وغير محددة في أغلب الأحيان.
8. لم يتبين ان هناك متابعة لتبيان العائد من النشاط باستثناء جمع انطباعات بعض المشاركين مباشرة عند انتهاء النشاط.
9. هناك ضبابية كبيرة بالنسبة لموضوع التمويل ويظهر ان هناك حساسية للكلام حول المصادر والمبالغ.
10. لم نعرف ما هي آليات الإنفاق والمحاسبة داخل المؤسسات .
11. هناك تردد كبير في الفصل بين الوطني والمركزي وبين المحلي والمناطقى وكذلك بين الريفي والمديني.
12. هناك ضعف للإختصاص في مجال التمكين السياسي ذلك لأن بضعة جمعيات غير حكومية قد راكمت خبرة في هذا المجال فيما ان الجمعيات النسائية هي بضع مئات والمنظمات غير الحكومية بضعة آلاف في لبنان.

13. من غير الواضح اذا كان هناك مهارات مهنية في مجال التوعية والتثقيف والتمكين في المجال السياسي المباشر ذلك لأن المؤسسات السياسية غائبة عن الموضوع بشكل شبه كامل وتقوم المنظمات غير الحكومية ذات المعرفة بالقضايا السياسية والمهارات السياسية ولكن ليس بالضرورة ذات خبرة في المجال السياسي لكي تصل بالنساء المتدربات الى اختراق جدار الفصل عن الحياة السياسية.

14. تؤثر سمتان من سمات النظام اللبناني على طريقة التعاطي بإشكالية تمكين المرأة في المجال السياسي :

➤ السمة الأولى تعود الى النظام الإجتماعي وهي تعدديته الطائفية والمذهبية مع كل التعقيدات التي تنتجها على واقع المرأة وعلى امكانية توحيد النساء حول موضوع مشاركتهن في الحياة السياسية وتفسر على العكس تبعثر النساء اللبنانيات وانقسامهن حول هذا الموضوع بالنظر لتقاطعه ومسألة طائفية النظام السياسي.

➤ السمة الثانية تعود الى النظام السياسي اللبناني نفسه وهو كما ذكرنا في أول البحث نظاماً ليبرالياً مفتوحاً على كل الإتجاهات الأيديولوجية والمشارب السياسية. واذ ان طبيعة النظام لا تحمل قيوداً خاصة للمرأة اللبنانية ولا تمنعها من المشاركة قد ميعت الإشكالية واعادت الكرة الى ملعب المرأة نفسها. وهذا الموقع الليبرالي المنفتح يفسر عدم اكتراث الأحزاب السياسية لموضوع مشاركة المرأة وانكفائهم عن القيام بالأنشطة والمشاريع والمبادرات التي تهدف الى تمكين المرأة سياسياً. فاهل السياسة يعتبرون – عن حق او عن خطأ- ان المرأة اللبنانية ليست بحاجة الى تمكين ذلك لأن نسبة النساء المتعلقات مرتفعة ونسبة الإلتحاق المدرسي للأجيال الجديدة مرتفعة ومتساوية مع نسب الإلتحاق للذكور وكذلك الدخول الى الجامعات والإنخراط في سوق العمل لا يواجهه عقبات تذكر. والأحزاب السياسية متعددة ومفتوحة للجميع. أضف الى ذلك كثافة عالية للبرامج السياسية عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية وهي متنوعة ايضاً. كل ذلك يقول أهل السياسة في لبنان يخلق مناخاً محفزاً لمن يهتم بالمشاركة في السياسة... يبقى ان نسبة النساء في المجال السياسي جاءت دائماً من خلال أقتنية تقليدية

عبر عائلات سياسية او حزبية وبالنظر الى نفوذ ذكور من حولهن، اب او زوج او اخ الخ. وهذه الألفية التقليدية هي نفسها التي تنتج النخبة السياسية من بين الذكور وهي لا تتردد في اختيار امرأة في حال تعذر حضور الرجل في دائرة النفوذ العائلي او أنه كان غائباً ... أو أنه لم يبلغ سن الرشد.

ان الإلتباس يصبح اكبر اذا ما بحثنا عن نسبة الإلتزام بقضايا المرأة لدى النساء القلائل اللاتي وصلن الى مراكز سياسية وبعضهن يصرح علناً عدم علاقته بما يسمونه ازدراء "الحركة النسوية". كذلك يزيد التعقيد اذا ما اتسع منظار الباحث ليشمل المشهد السياسي اللبناني بكامله فهو سيجد ان مشاركة الرجل ايضاً ضعيفة ولا تجديد في النخبة السياسية ولا حياة سياسية مؤسسية في اغلب الأحيان. فيتضح ان هناك مشكلة ديمقراطية المشاركة التي تخدم صورة النظام اللبناني الليبرالي.

5- التوصيات :

ان التوصيات التي يرفعها الفريق البحثي اللبناني تستند في أن الى الخلاصات والإستنتاجات التي ادى اليها تحليل اجوبة المسؤولين لدى الجهات المنفذة والممولة لمشاريع تمكين المرأة في المجال السياسي والى الملاحظات التي تم استنتاجها من عملية البحث الميداني نفسه.

فكما أشرنا سابقاً تم اجراء مقابلات نوعية مع بعض المسؤولين الجمعيات على هامش ملء استمارة الإستبيان موضوع الدراسة. والعديد من الأفكار عبرت عنها هذه الفئة تجاوزت الأسئلة نفسها. اذ كان هناك صعوبة كبيرة في قبول مسؤولي الجمعيات الخضوع للدراسة وصعوبة أكبر في ملء الإستمارة بأنفسهم (انفسهن) في حضور عضو فريق البحث. ففي أغلب الأحيان كنا نضطر الى اخذ أكثر من موعد ويجري محاولة تأجيله او الغائه من قبل المسؤولة عن جمعية ثم نعاود الإتصال مجدداً ونحاول اقناعها "بالنوايا الحسنة" للدراسة ولمردودها على الجمعية لجهة "الصورة" التي سترتسم عنها ولجهة امكانية التعاون الإقليمي معها في وقت لاحق. وكانت الصعوبة الكبرى في الإجابة بدقة على الأسئلة. فالإتجاه السائد هو في الإجابات العمومية التي لا تعطي تفاصيل. وكان

واضحاً صعوبة العودة الى ارشيف وفي بعض الأحيان لم يكن هناك أرشيفاً. كذلك ظهرت صعوبة خاصة في ملء الإستمارة في خصوص المشاريع المنفذة منذ فترة لا سيما وان الدراسة تتناول عقداً بكامله. لذلك نعتقد ان المشاريع التي تم ذكرها وتحليل مضمونها من جانب الجمعيات هي تلك التي تم اطلاقها او انجازها في السنين الخمس الأخيرة. وفي بعض الحالات، كانت المسؤولة في الجمعية اليوم هي غير تلك التي كانت مسؤولة في مرحلة سابقة فتستبعد امكانية الحديث عما سبق من مشاريع وتلك التي كانت مسؤولة في مرحلة تنهرب بحجة انها لم تعد مسؤولة! اما الصعوبة الأهم فكانت متصلة بالأسئلة التفصيلية عن التمويل، مصادره بدقة وتفصيله . ونعتقد ان ذلك مرتبط بغياب الأرشيف والذاكرة المؤسسية في أغلب الأحيان، خاصة بالنسبة للجمعيات الصغيرة الحجم. كذلك نعتقد ان غياب آليات واضحة للبحث عن تمويل وللتخطيط للمشاريع واعتماد اجندة خاصة بالجمعيات وآليات واضحة للإنفاق هي اسباب تقنية جعلت من الصعوبة بمكان ان يتم اعطاء معلومات واضحة ودقيقة عن التمويل.

هذه الصعوبات لم تمنع فريق البحث من رصد مؤشرين ايجابيين جداً لدى الجمعيات غير الحكومات المهتمة بشؤون المرأة في لبنان. المؤشر الأول هو الدرجة العالية من الإلتزام الشخصي للمسؤولين بالقضايا اللاتي يعملون (يعملن) من أجلها. فروح التطوع وتكريس الوقت والإهتمام والحماس والإقدام وروح المبادرة كانت اموراً لافتة لدى سائر المستجوبين (المستجوبات) اما المؤشر الثاني فكان ظهور بضع جمعيات كبيرة تتميز عن الباقيين بعدة امور اهمها وجود ارشيف ولو غير منظم، وبعض المأسسة وتوزيع المسؤوليات ووضوح أكبر بالنسبة للأجندة الخاصة بالجمعية وتراكم خبرة مهمة متواصلة في مجال التمكين بصورة عامة والتمكين السياسي بشكل مباشر. حتى أنه يبدو للباحث ان هناك عدداً محدوداً من الجمعيات- ربما ثلاثة- تخصصن في أنشطة التوعية والتدريب السياسي للمرأة. وهؤلاء الجمعيات هن جمعيات نسائية التركيب بالخالص او نسوية الأجندة. اما الجمعيات الأخرى فان اهتمامهن بالمرأة والتمكين السياسي للمرأة كان جزءاً من كل وفي أغلب الأحيان لم يرد ذلك في المشاريع على وجه الخصوص بل جاء جزءاً من مشاريع توعية وتدريب وتمكين للموارد البشرية (الريفية، الشبابية، العمالية الخ).

في ضوء هذه الملاحظات يمكن لفريق البحث رفع التوصيات الآتية:

- اعطاء الأولوية الكلية لبناء القدرات المؤسسية للجمعيات النسائية التركيب وتلك النسوية الأجندة على وجه الخصوص.
- التركيز في المشاريع المستقبلية على التدريب على بعض المهارات بشكل محدد ، مثل التدريب على اعداد الأجندة لدى الجمعية بحيث يتم توضيح المبادئ العامة والخلفية والأهداف الإستراتيجية ومن ثم تدرج المشاريع والأنشطة التي تهدف الى بلوغ تلك الأهداف، والتدريب على عملية اعداد المشاريع نفسها بحيث يتم انماء القدرة على التفكير الطويل الأمد والدخول في تفاصيل استشرافاً لمراحل المشروع وتقديراً لكلفته الإجمالية والتفصيلية وتقديراً للموارد اللازمة لتنفيذه- اللوجستية والبشرية- التدريب على مهارات التفاوض للحصول على التمويل، التدريب على مهارات الإتصال والتواصل، التدريب على مهارات القيادة والعمل ضمن مجموعات.
- التعاون مع المنظمات التي راكمت خبرة في مجال تمكين المرأة في المجال السياسي والتفاوض معها في أن حول امكانية تعاونها بدورها مع الجمعيات الصغيرة المحلية وكذلك مع البلديات- وهي سلطات محلية في القرى والبلدات منتخبة من قبل المواطنين محلياً.
- وضع شروط للتعاون والتنسيق بين عدة جهات غير حكومية ومع جهات حكومية مثل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية او وزارة الشؤون الإجتماعية او وزارة البيئة او وزارة التربية. ويمكن اعداد مشاريع اقليمية عربية تتعاون منظمة المرأة العربية في تنفيذها مع جهات وطنية رسمية على أن يتم تشكيل consortium او تحالف ميداني رسمي وأهلي للتنفيذ.
- التركيز في المشاريع على الفئات الشابة لأنه من الواضح ان المنخرطين في العمل التطوعي الخاص بالمرأة ينتمون الى الفئات العمرية المتوسطة او المتقدمة في السن. ومن الممكن جداً – من الأكيد براينا- ان هذا الأمر يعكس غياب الحس

النسوي لدى الفئات الشابة واتجاهها الى التطوع في خدمة قضايا متنوعة بدون أي تركيز على شؤون المرأة.

➤ دعوة قادة الأحزاب السياسية – من يشاء منهم- الى ورشات عمل متخصصة في مجال تقنيات التوعية والتدريب والتمكين السياسي للمرأة على وجه الخصوص. يمكن تنظيم ورشات عمل اقليمية واخرى محلية ووطنية.

➤ وضع وثيقة شرف تنص على تعهد قادة الأحزاب السياسية والمسؤولين الحكوميين بالإلتزام بتخصيص جهود وامكانات وموارد لتمكين المرأة في المجال السياسي وباعطاء المرأة فرصاً خاصة لتمكين السياسي.

➤ انشاء جائزة عربية تمنح كل سنتين لأي مؤسسة سياسية في اية دولة عربية كان، تثبت قيامها بمشاريع مميزة في مجال تمكين المرأة في المجال السياسي على ان تقوم الجهات المعنية أي المجالس القومية او الهيئات الوطنية والجمعيات النسائية الرئيسية معاً بترشيح اكثر من مؤسسة وتقوم لجنة عربية بدراسة الملفات واختيار المؤسسة السياسية التي ستمنح الجائزة. ويجب التركيز على ان الحصول على هذه الجائزة يحسن صورة المؤسسة السياسية تجاه الرأي العام خاصة وان النساء يشكلن في كل الحالات حوالي 50 % من الناخبين.

➤ انشاء جائزة عربية تمنح كل سنتين لأي جهة حكومية او غير حكومية تكون قد انجزت مشروعاً ملقناً لتمكين المرأة في المجال السياسي.

➤ التشجيع على تنظيم ورشات عمل واجراء ابحاث ميدانية متجددة حول المسارات العربية في مجال التمكين السياسي للمرأة ووضع مشروع بحثي اقليمي حول المؤشرات الواجب اعتمادها لقياس مدى تقدم المرأة في مجال المشاركة السياسية وتطبيقه سنوياً على المجتمعات العربية من أجل الإضاءة على الإنجازات وتحفيز المجتمعات العربية المختلفة وتبادل الخبرات فيما بينها.

ان مجمل هذه التوصيات هي افكار عامة اوحت بها لفريق البحث اللبناني الدراسة الميدانية التي انجزها. وهذه التوصيات هي قابلة للبحث والتطوير في ضوء الدراسات الميدانية التي انجزت في الدول العربية الأخرى.

